وقد أخذ على المبرّد في هذا الحدّ [حدّ الاسم] ما دخل عليه حرف خفض فهو اسم، وما امتنع منه فليس باسم وقيل إن من الأسماء ما لا يدخل عليه حُروف الخفض نحو: كيف، وصه ومه وما أشبه ذلك» [1].

ويمكن أن نعتبر كثيرا من مضان كتاب فاضل الساقي توسّعا في هذا المبدأ [2].

5.5 - اختلاف عبد الرحمان أيوب وتمام حسان في تحديد الإجراءات الكفيلة بتحديد أقسام الكلم تحديدا يلائم شكل المضمون

إن مراجعة نصّ الزجاجي لا تُفيدنا فحسب أن الحجج التي استدل بها المحدثون سبقهم إليها القدماء، بل إنّها تطرح خاصة من جديد كيفية صياغة حدود جامعة مانعة لأقسام الكلم. وبصفة عامّة: طبيعة الإجراءات الملائمة لتحديد هذه الأقسام في لسان ما بشكل يضمن الوفاء لشكل المضمون. ويزداد هذا السؤال تأكّدا حين نلاحظ أن المحدثين وإن اشترطوا على القدماء صياغة حدود جامعة مانعة، وتعقّبوا المفردات التي لم تطّرد فيها شرائط الحدّ، لم يتفقوا على تحديد الإجراءات الموفية بتصنيف الكلم رغم اتفاقهم إجمالا على ضرورة احترام شكل المضمون مثلما أسلفنا. يدلك على ذلك أن عبد الرحمان أيوب يدعو إلى إقامة التبويب بناء على ما سماه الخصائص الشكلية وسماه القدماء خصائص والعزوف عن التعريف بالمعنى ويقصد بذلك حدود الاسم والفعل والحرف. أما تمام حسان فيدعو إجرائيا إلى مراعاة ما سماه المبنى والمعنى ويدعو إلى تضامنهما. وبمقتضى قول عبد الرحمان أيوب يكون العرب مخطئين في تبويبهم لأنّهم أعطوا الأولوية للحدّ على «الخصيصة» وكان المطلوب منهم من وجهة نظره عكس ذلك بل الاكتفاء بالخصيصة. ومن وجهة نظر تمام حسان يكون القدامى مخطئين في تبويبهم

---

1 المرجع نفسه ص 51.

2 أقسام الكلام بين الشكل والوظيفة ص 41 - 43 - 45.